المسامرة

في علم الكلام

والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة

للعلامه الكمال بن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٦٨١ هـ

راجع أصولها وعلق عليها

المدرس بالقسم الثانوى بالجامع الازهر

(الطبعة الاولى)

حقوق الطبع بالتعليقات محفوظة للشارح

نقلت عن نسخة خطية محفوظة بدار الكتب الملكية تحت رقم
٢٠١ وقوبلت على عدة نسخ أخري

تطلب من محمود على صبيح صاحب المكتبة المحمودية التجارية
الكائن مركزها العمومى بميدان الجامع الازهر بمصر

المطبعة المحمودية التجارية بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بارىء الأمم [1] ، ومُولِي النعم [2] الذى لا راد لما حكم ، ولا مانع لما أعطى وقسم ، المنفرد [3] فى وجوده بالقدم ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالحجة الساطعة والمعجزة الباهرة ، وعلى آله وأصحابه الذين آزروه ونصروه ، وعلى من تبعهم بأحسان الى يوم الدين ، و بعد فهذه كلمات فى غاية الايجاز أردنا بها أيضاح المغلق و بيان المبهم من كتاب المسايرة للكمال بن الهمام ، والله المسئول أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم أنه حسبنا وعليه التكلان

(١) تقول برأ الله الخلق وذرأهم أى أوجدهم فالبارىء الموجد ، وقيل هو الخالق على وجه البراءة من التفاوت والتنافر ، والمراد بالأمم أنواع الحيوان (٢) المولي : المانح والمعطى ، أو هو الذي يتابع عليك أحسانه مأخوذ من الولى — بفتح الواو وسكون اللام — : وهو المتابعة (٣) فى في بعض النسخ المتفرد — بدل المنفرد — بموحدة — والمعني واحد تقول انفردت بالأمر وتفردت به اذا جعلته لك وحدك

الحاكم على من سواه بالفناء والعدم ، ثم يعيدهم لفصل القضاء بينهم فيأخذ للمظلوم ممن ظلم ، ويجزى كل نفس بما عملت حسب ماعلم تعالى وجرى به القلم ، ويتدارك بعفوه من شاء ومن شاء منه انتقم ، له الامر كله لايسأل عما فعل واحتكم ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله سيد العرب والعجم ، المبعوث الى الجن والانس بالشرع القويم المشتمل على المصالح والحكم ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه معادن الفخار والكرم ، ماأضاء نجم وأفل [١] وهطل غيث وانسجم [٢] وسلم تسليما

وبعد : فان بعض الفقراء من الإخوان كان قد شرع فى قراءة الرسالة القدسية للامام الحجة أبى حامد محمد الغزالى [٣] تغمده الله برحمته ، واسكنه دار كرامته ، فلما توسطها أحب ان أختصرها وأحببت فشرعت على هذا القصد ، فلم أستمر عليه الا نحو ورقتين ،

---

(١) أفل النجم — من بابي دخل وجلس — غاب وغرب (٢) هطل المطر — من باب ضرب — تتابع ، والمراد بالجملتين دوام الصلاة على النبي من غير التقيد بزمان دون زمان (٣) هو حجة الاسلام وفخار المتكلمين وعمدة الفقهاء وشيخ المتصوفة أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى صاحب امام الحرمين الجويني وأفضل تلاميذه ، المولود بطوس أحدي مدن خراسان سنة ٤٥٠ هـ والمتوفى بها سنة ٥٠٥ هـ

وتعرض للخاطر استحسان زيادات أراني الذى يريني [1] عمّا ذكرها مهمّ ، وانه تتميم لطالب الغرض ، فلم يزل يزداد حتى خرج عن القصد الاول ، فلم يبق الا كتابا مستقلا غير انه يسايره فى تراجمه ، وزدت عليها خاتمة ومقدمة ، وربما أوردت حاصل تراجم عديدة فى ترجمة واحدة ، وبالغت فى توضيحه وتسهيله ، أذ لم أضعه الا ليسهل على الأوساط والمبتدئين ، وها هو ذا ، والله أسال أن ينفعنى به ومن قرأه فى الآخرة ، انه المولى لكل جميل ، وهو حسبى ونعم الوكيل

وسميته كتاب المسايرة فى العقائد المنجية فى الآخرة ، وينحصر ـ بعد المقدمة ـ فى أربعة أركان وخاتمة فى الايمان والاسلام وما يتصل بهما :

الركن الاول فى ذات الله تعالى ، (الثانى) فى صفاته ، (الثالث) فى أفعاله ، (الرابع) فى صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ، وينحصر كل ركن منها فى عشرة أصول ،

---

(١) فى بعض النسخ (يريني) مضارع أراه والمعني أن الذى يخلق فى الرؤيا القلبية وهى الرأى قد أراني الخ ، وفى بعض النسخ (براني) بباء موحدة تحتية ـ أى خلقني

الركن الاول فى معرفة الله تعالى ، وينحصر فى عشرة أصول، وهى : العلم بوجود الله تعالى ، وقدمه ، وبقائه ؛ وانه ليس بجوهر، ولا جسم ، ولا عرض ، ولا مختص بجهة ، ولا مستقر على مكان ، وانه يرى ، وأنه واحد

﴿ المقدمة فى تعريف الفن ﴾

والكلام معرفة النفس ماعليها من العقائد المنسوبة الى دين الاسلام عن الادلة علما وظنا فى البعض منها ، وتعيين محال وجوب العلم لكمعرفته تعالى وصفاته الذاتية والظن كبعض شروط النبوة وكيفية اعادة المعدوم والسؤال فى القبر من خارج [1] ، والحاصل منها معادا من اعادة النظر خارج من حيث هو كذلك ؛ داخل من حيث حصوله الأولى ، وهى حيثية ثابتة له ، ومباحث الامامة ليست منه بل من المتممات ، وموضوعه المعلومات التى يحمل عليها ماتصير معه عقيدة دينية ، أو مبدأ لذلك [2]

---

(١) من خارج : متعلق بمحذوف خبر لقوله تعيين والمقصود ان هذه الاشياء المذكورة لاتؤخذ من تعريفه للكلام وانما تؤخذ من خارجه

(٢) ذكر من مبادىء علم الكلام حده وموضوعه فقط ، ونحن نذكر مابقى مما تمس الحاجة اليه . فأما غايته فأن يصير الايمان والتصديق بالاحكام

الأصل الاول العلم بوجوده [1] ؛ وقد أرشد سبحانه اليه بآيات نحو « ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار

الشرعية محكما ، واما مسائله فهى القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية ، واما حكمه فأنه فرض كفاية بمعني انه يجب ان يكون في كل قطر من الأقطار قائم بالحق مشتغل بهذا العلم يقاوم دعاة المبتدعة و يستميل أهل القطر كافة . اما ازالة الشك وتطهير القلب عن الريب ففرض عين فى حق من اعتراه الشك

(١) اعلم أن حجة الاسلام قد ذكر فى بعض كتبه أن مناهج الادلة متشعبة وطرقها كثيرة ولكن التى يعني علماء الكلام بأقامتها على دعاويهم لاتكاد تخرج عن ثلاثة مناهج : الاول السبر والتقسيم وهو أن يحصر الأمر في قسمين مثلا ثم يبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الآخر ، وذلك كما تقول : العالم أما حادث وأما قديم ومحال أن يكون قديما فيلزم منه ألبتة أن يكون حادثا ، الثاني أن تقيم البرهان على صحة دعواك بمقدمتين ترتبهما على وجه خاص يعلم من مباحث علم المنطق فأذا سلمهما الخصم ثبتت دعواك وذلك كما تقول فى اثبات حدوث العالم : العالم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لايخلو عن الحوادث فأنه حادث . فأنه لايتصور أن يقر لك الخصم بصحة المقدمتين ثم يستطيع أنكار صحة الدعوى . الثالث : ألا تتعرض لأ ثبات دعواك بل تبين بطلان دعوي الخصم بأن تذكر أن القول بها يفضي الى محال وما يفضى ألى المحال فهو محال مثله ، وذلك كأن تقول لمن يدعى أن دورات الفلك لانهاية لها وأنت تدعى تناهيها : لو صح أن دورات الفلك لاتتناهى للزم صحة أن مالانهاية له قد انقضى وفرغ منه ولكن القول بأن مالانهاية

والفلك التى تجرى فى البحر » وقوله « أفرأيتم ماتمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون » و « أفرأيتم ماتحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون » و « أفرأيتم الماء الذى تشربون أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون » و « أفرأيتم النار التى تورون أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون » فمن أدار نظره فى عجائب تلك المذكورات اضطره الى الحكم بأن هذه الامور مع هذا الترتيب المحكم الغريب لا يستغنى كل عن صانع أوجده وحكيم رتبه ، وعلى هذا درجت كل العقلاء الامن لا عبرة بمكابرتهم ، وانما كفروا بالأشراك ونسبة بعض الحوادث الى غيره تعالى وانكار ماجعل الله سبحانه انكاره كفرا كالبعث واحياء الموتى ، كالمجوس بالنسبة الى النار ، والوثنيين بالاصنام ، والصابئة بالكواكب ، واعترف الكل بأن خالق السموات والارض والألوهية الاصلية لله تعالى ، قال تعالى « ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله » فهذا كان فى فطرتهم ، ولذا كان المسموع من الانبياء دعوة الخلق الى التوحيد

له قد انقضى باطل فيلزم بطلان ماأدى اليه وهو ادعاء عدم تناهى دورات الفلك . فافهم ذلك واجعله نصب عينيك

شهادة أن لا اله الا الله دون أن يشهدوا أن الخلق ألهما ، وقد رتب العلماء النظار لاثباته مقدمتين ، العالم حادث ؛ والحادث لا يستغنى عن سبب يحدثه ، أما الثانية فضرورية [1] ، ونبه عليها بأن اختصاص حدوث الحادث بوقت دون ماقبله وما بعده مفتقر بالضرورة الى مخصص ، وأما الاولى . فالأعراض ظاهرة الافتقار ، وهى أيضا قائمة بالجسم ، فاذا ثبت حدوثه ثبت حدوثها ، ويدل على حدوث الاجسام انها لاتخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان ومالايخلو عن الحوادث فهو حادث ؛ أما الاولى فظاهرة [2] ، وأما الثانية [3] فما شوهد من تعاقبهما وانقضائهما مُشاهَدٌ فيه حدوثُ كلٍّ منهما بعد عدمه ، ومالم يشاهد الاساكنا كالجبال مثلا يجوز

(١) لأن المعدوم المستمر العدم لا يتبدل عدمه بالوجود مالم يتحقق أمر من الأمور يرجح جانب الوجود على استمرار العدم ، وهذا المقدار أذا حصل فى الذهن معني لفظه كان العقل مضطرا ألى التصديق به

(٢) الأولى هى قوله « أن الأجسام لاتخلو عن الحركة والسكون » وظهورها لأنه لايستريب عاقل قط في ثبوت الاعراض في ذاته من الآلام والأسقام والجوع والعطش وسائر الاحوال ومنها الحركة والسكون

(٣) الثانية هى قوله « وهما حادثان » ومعني هذا أن الاعراض التي منها الحركة والسكون حادثة ، أما حدوث الحركة فمحسوس وأن فرض جسم

عليه الحركة بزلزلة مثلا وغيرها ، وكذا قلبه ذهبا ونحوه ، وتجويزه تجويز عروض الحوادث ، ومحل الحوادث حادث على ما نبين، ولان [١] السابق لو ثبت قدمه استحال عدمه ، على ما نبين فى وجوب بقاء البارى جل ذكره ؛ وتجويز طريان الضد تجويز العدم [٢] وأما الثالثة [٣] . فلو لم يكن كذلك لكان قبل كل حادث حوادث

ساكن فقرض حركته ليس بمحال بل نعلم جوازه بالضرورة وأذا وقع ذلك الجائز كان حادثا وكان معدما للسكون فيكون السكون أيضا قبله حادثا لأن القديم لا ينعدم

(١) هذا وجه ثان لأثبات حدوث الحركة والسكون فالواو عاطفة لقوله لأن أخ على قوله فما شوهد من تعاقبهما الخ

(٢) المعني أنك أذا جوزت أن تطرأ الحركة على محل ساكن فقد جوزت انعدام ما كان موجودا وهو السكون وذلك لأنهما ضدان فلا يمكن اجتماعهما

(٣) هى قوله «مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث » وأثباتها بأبطال دعوى الفلاسفة المنكرين لحدوث العالم . وذلك بأن يقال لهم لو كان العالم قديما بعد ما استبان أنه لا يخلو عن الحوادث للزم وجود حوادث لا أول لها وللزم أن تكون دورات الفلك غير متناهية وذلك محال لانه لو ثبت لكان قد انقضي مالا نهاية له ووقع الفراغ منه وانتهى ومن المحال البين أن يتناهى مالا يتناهى ويفرغ مالا يفرغ وينقضى مالا ينقضى ، وأيضا لو ثبت أن دورات الفلك لا تتناهى للزم أن يوجد عددان أحدهما اقل من الآخر وهما غير متناهيين وهذا بين

لاأول لها مترتبة كما تقول الفلاسفة فى دورات الافلاك ، فلم ينقض مالاأول له من الحوادث لم تنته النوبة الى وجود الحادث الحاضر وانقضاءُ مالاأول له محالٌ لانك اذا لاحظت الحاضر ثم انتقلت الى ماقبله وهلم جرا على الترتيب لم تُفْضِ الى نهاية والا لكان لها أولٌ وهو خلاف المفروض فوجود الحادث الحاضر محال ، لكنه ثابت فانتفى ملزومه وهو وجود حوادث لاأول لها فانتفى ملزومه وهو كون مالايخلو عن الحوادث قديما فالا يخلو عن الحوادث حادث وهذا العالم لايخلو عن الحوادث فهذا العالم حادث ، واذا ثبت حدوثه كان افتقاره الى الموجد معلوما بالضرورة وذلك الموجد هو سبحانه المعنى بالاسم الذى هو الله

الاصل الثانى [1] أنه تعالى قديم لاأول له ، أى لم يسبق وجوده

الفساد ظاهر البطلان ، و بيانه أن الشمس عندهم تدور فى كل سنة مرة والقمر يدور فى كل شهر مرة فتكون عدد دورات الشمس أقل من عدد دورات القمر فكيف يكونان غير متناهيين وأحدهما أكثر من الثانى ، وأذ ظهر بطلان اللازم فأن الملزوم أيضا باطل

(١) الدعوى هنا هى «أن الله تعالي قديم» ومعنى قدمه أن وجوده غير مسبوق بعدم فليس معناه تطاول الزمن وتقادم العهد لأن هذا فى الحوادث وليس هو معني زائدا على ذات القديم فيلزم أن يقال أن ذلك المعني أيضا قديم

عدمه ، لانه لو كان حادثا لافتقر الى محـدث ، فينتقل الـكلام الى ذلك المحدث ، فان كان قديما فهو المراد بالله ، والا نقلنا الـكلام الى محدثه ، وهكذا ، وان تسلسل لزم عدم حصول حادث منها أصلا بأولى مما ذكرناه فى حوادث لاأول لها؛ لان هذا الترتيب علمي غير أن ايجاد كل للآخر بالاختيار، وذلك لم يفرض فيه غير مجرد ترتب تلك الحوادث ، لـكن حصول الحوادث ثابت ، فيجب أن ينتهى الى موجود لاأول له ولايراد بالاسم الذى هو الله الا ذلك الموجـد تعالى وتقدس عن كل نقيصة

الأصل الثالث [1] ان الله تعالى أبدى ليس لوجوده آخر ،

يتقـدم زائد عليه فيتسلسل الى غير نهاية ، واثبات هذه الدعوي بأبطال نقيضها وهو حدوثه تعالي على الوجه الذى ذكره المصنف

(١) ندعى فى هذا الأصل «أن صانع العالم باق لايزال» ونبرهن على ذلك بأن الذي يثبت قدمه يستحيل أن يطرأ عليه العدم ، و بيان هذا أن كل طاريء فلا بد له من سبب من حيث أنه طاريء لامن حيث أنه موجـود فكما افتقر تبدل العدم بالوجود الى مرجح للوجود على العـدم كما ذكرنا فى برهان حدوث العالم فكذلك يفتقر تبدل الوجود بالعدم الى مرجح للعـدم على الوجود وهذا المرجح اما أن يكون فاعلا بعدم القدرة وأما أن يكون ضدا وأما أن يكون انقطاع شرط من شروط الوجود وليس يتصور البتة

أى يستحيل أن يلحقه عدم ، لانه لو جاز عدمه فاما بنفسه او بمعدم يضاده ، والاول باطل : لأنه لما ثبت أنه الموجود الذى استندت اليه كل الموجودات ثبت عدم استناد وجوده الى غيره فيلزم أن يكون من نفسه ، فاذا ثبت أن وجوده مقتضى ذاته استحال أن تؤثر عدمها لأن ما بالذات لا يتخلف عنها ، وكذا الثانى : لان ذلك الضد المقتضي نفيه اما قديم أو حادث ، لا يجوز الاول والا لم يوجد معه من الابتداء أصلا لان التضاد يمنع الاجتماع ، وقد ثبت وجوده تعالى ومحال وجوده فى القدم ومعه ضده ، ولا الثانى اذ ليس الحادث فى مضادته للقديم بحيث يقطع بأولى من القديم فى مضادته للحادث بحيث يدفع وجوده بل القديم أولى بدفع وجود ضده الحادث من الحادث فى قطع وجود ضده القديم لان الدفع أهون من الرفع والقديم أقوى من الحادث

أن يسند أمر هذا الترجيح الى القدرة لأن الوجود شيء ثابت والعدم ليس بشيء فيستحيل أن يكون فعلا واقعا بأثر القدرة ، فأما أن يكون الذى أعدمه هو ضده فباطل لأن الضد أن فرض حادثا اندفع وجوده بمضادة القديم وكان ذلك أولى من أن ينقطع به وجود القديم ومحال أن يكون له ضد قديم كان موجودا معه فى القدم ولم يعدمه ثم أعدمه الآن ، وأما أن

الاصل الرابع [١] أنه تعالى ليس بجوهر يتحيز ، والا لكان إما متحركا فى حيزه أو ساكنا وهما حادثان ، ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، بما قدمناه ؛ فأن [٢] سماه أحد جوهرا ثم قال لا كالجوهر فى التحيز ولوازم التحيز فانما خطؤه فى التسمية .

يكون انعدامه لانعدام شرط وجوده فباطل لأن الشرط ان كان حادثا استحال أن يكون وجود القديم مشروطا بحادث وان كان قديما فأن الكلام فى استحالته كالكلام فى استحالة ضد قديم

(١) دعوانا فى هذا الاصل « أن صانع العالم ليس بجوهر متحيز » وبرهاننا على ذلك أنه قد ثبت قدمه ، فاذا قلنا أنه جوهر يتحيز لزم أن تكون له صفات الجواهر من عدم الخلو عن الحركة أو السكون الحادثين . وذلك اللازم باطل لأنه لو كان لا يخلو عنهما فهو حادث اذ ما لا يخلو عن الحوادث حادث وكيف يتصور هذا بعد قيام الدليل على أنه قديم

(٢) المعني أن العقل عندنا لا يمنع من اطلاق الألفاظ فلو سماه أحد جوهرا وهو لا يعتقده متحيزا فلا يمنع عنه الا لحق اللغة أو الشرع ، اما حق اللغة فأن زعم أنه اسمه على الحقيقة فهو كاذب وأن زعم أنه استعارة فان صلح للاستعارة لم ينكر عليه بحق اللغة وأن لم يصلح كان مخطئا عند أهل اللغة ولا يستعظم منه ذلك الا بمقدار استعظام صنيع من يبعد فى الاستعارة ، وأما حق الشرع من حيث جواز ذلك وتحريمه فنيه رأيان : أحدهما أن يقال لا يطلق اسم فى حقه تعالى الا باذن وهذا لم يرد فيه اذن فيحرم ، وثانيهما أن يقال لا يحرم الأطلاق الا بالنهي وهذا لم يرد فيه نهي فيجوز ، وليس يخفي أن

الاصل الخامس [١] انه تعالى ليس بجسم ، وهو المؤلف من جواهر لاتتجزأ ، وإبطال كونه جوهرا يستقل به مع زيادة لوازم تقتضى الحدوث كالهيئة والمقدار والاجتماع والافتراق ، فان سماه احد جسما وقال لا كالاجسام يعنى فى نفى لوازم الجسمية فانما خطؤه فى اطلاق الاسم كالاول بالاجماع ، فانه لم يوجد فى السمع مايسوّغ اطلاقه ليجوز على قول القائلين بالاشتقاق فى الاسماء ، ولأن شرطه بعد السمع ان لايوهم نقصا واسم الجسم يقتضيه من حيث اقتضاؤه الافتقار وهو أعظم مقتض للحدوث فمن أطلقه فهو عاص بل قد كفّره بعضهم ، وهو أظهر : فان اطلاقه مختارا بعد علمه بما فيه من اقتضاء النقص استخفاف ، وبما ثبت انتفاء الجسمية ثبت انتفاء لوازمها ، فليس سبحانه بذى لون ولارائحة ولاصورة ولاشكل ولامتناه ولاحالّ فى شىء ولامحلّ له

مبنى هذين الرأيين على الاختلاف فى أن الاصل الاباحة أو التحريم

(١) الدعوي « أن صانع العالم ليس بجسم » والدليل على ذلك أنه لما ثبت أنه ليس بجوهر فالقول بانه جسم ـ مع أن كل جسم فهو متألف من جوهرين متحيزين ـ باطل ، وأيضا لو كان جسما لكان مقدرا بمقدار مخصوص وكونه مقدرا بهذا المقدار دون ماهو أقل أو أكثر منه أمر جائز لا يترجح

الاصل السادس [١] انه تعالى ليس عرضا لان العرض مايحتاج الى الجسم فى تقومه فيستحيل وجوده قبله ، والله تعالى قبل كل شيء وموجده ، ولأنه تعالى موصوف بالحياة والعلم والقدرة وغيرها مما سنبينه وليس العرض كذلك ؛ وقد تحصل الى هنا أن العالم كله جواهر وأعراض [٢] ؛ وانه تعالى موجود قائم بنفسه ليس جوهرا ولاعرضا ، فلايشبه شيئا كما قال تعالى « ليس كمثله شيء »

الا بمخصص ومرجح كما سبق فهو حينئذ مفتقر الى مخصص يتصرف فيه فيقدره بمقدار مخصوص فيكون مصنوعا لاصانعا ومخلوقا لاخالقا وقد قام البرهان على أن ذلك باطل

(١) ندعى فى هذا الاصل « أن الصانع ليس بعرض » والعرض هو مايستدعى وجوده ذاتا يقوم بها وهذه الذات جسم أوجوهر ، ونبرهن على صحة دعوانا بدليلين تقرير أحدهما أنه لو جاز أن يكون عرضا للزم حدوثه لأنه قد ثبت أن الجوهر والجسم اللذين هما محل العرض حادثان واذا كان المحل حادثا فلا بدأن يكون الحال فيه حادثا أيضا ، لكن حدوثه باطل بالدليل السابق فبطل مايؤدى اليه وهو كونه عرضا ، وتقرير الثاني أنه لو كان عرضا لما صح اتصافه بالقدرة والارادة ونحوها لانها لاتعقل الا لموجود قائم بنفسه والعرض ليس كذلك ولكن عدم صحة اتصافه بهذه الصفات باطل بالأدلة فيبطل مايستلزمه وهو أن يكون عرضا

(٢) اعلم أن كل موجود فأما أن يكون متحيزا وأما أن يكون غير متحيز ، فان كان متحيزا فأن لم يكن فيه ائتلاف فهو الجوهر الفرد وان كان فيه ائتلاف

الاصل السابع [1] أنه تعالى ليس مختصا بجهة لان الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين الى آخرها حادثة باحداث الانسان ونحوه ممايمشى على رجلين فان معنى الفوق مايحاذى رأسه من فوقه، والباقى ظاهر ، وفيما يمشى على أربع أوعلى بطنه مايحاذى ظهره من فوقه ، ثم هى اعتبارية فان النملة اذامشت على سقف كان الفوق بالنسبة اليها جهة الارض لانه المحاذى لظهرها ، ولو كان كل حادث

فهو الجسم ، وان كان غير متحيز فان كان وجوده يستدعى جسما يقوم به فهو العرض وان كان وجوده لا يستدعى جسما يقوم به فهو الله تعالى

(١) اعلم أن قولنا « الشيء في حيز » يعقل بوجهين أحدهما أنه يختص به بحيث يمنع مثله من أن يوجد بحيث هو وهذا هو الجوهر ، والثاني أن يكون حالا في الجوهر فانه قد يقال أنه بجهة ولكن بطريق التبعية وهذا هو العرض فليس معني كون العرض في جهة كمعني كون الجوهر في جهة بل الجهة للجوهر أصالة وللعرض بطريق التبع للجوهر . وليس للتحيز في جهة معني سوى هذين ومن هنا تعلم استحالة الجهات على غير الجواهر والاعراض . فان زعم أحد أن الصانع متحيز في جهة بأحد هذين المعنيين فانا نبرهن على بطلان دعواه بما ذكرناه في نفي كونه جوهرا أو عرضا، وأن ادعى للتحيز معني آخر فهو مطالب بكشفه وايضاحه. وأيضا فان اختصاصه بجهة يستدعى احتياجه الي مخصص وهو باطل . و بيان ذلك أن اختصاصه ببعض الجهات المعينة ليس واجبا لذاته بل هو جائز فيحتاج الى مخصص يخصصه ويكون في

مستديرا كالكرة لم توجد واحدة من هذه الجهات ، وقد كان تعالى في الازل ولم يكن شيء من الموجودات ، فقد كان لا في جهة ، ولان معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذلك ، وقد بطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية والجسمية ، فان أريد بالجهة غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولا جسمية فليبين حتى ينظر فيه أيرجع الى التنزيه فيخطأ في مجرد التعبير أو الى غيره فيبين فساده[1]

الاصل الثامن أنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بانه ليس كاستواء الاجسام على الاجسام من التمكن والمماسة والمحاذاة بل بمعنى يليق به هو سبحانه أعلم به ، وحاصله وجوب الايمان بأنه

الاختصاص معنى زائد على ذاته وما يتطرق الجواز اليه يستحيل قدمه لأن القديم عبارة عن الواجب الوجود من جميع الجهات

(١) الدعوي في هذا الاصل «أن الله تعالى منزه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش » والدليل على ذلك أن كل مستقر على جسم ومتمكن عليه لابد أن يكون مقدرا بمقدار ما ، لانه أما أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساويا له وكل ذلك لا يخلو عن التقدير وهو باطل على الله تعالي . وأيضا لو جاز أن يماسه جسم من جهة ما لجاز أن يماسه من سائر الجهات فيصير محاطا وذلك فضلا عن استحالته لم يقل بتجويزه أحد . وعلى الجملة فانه لا يستقر على الجسم ألا جسم ، ولا يحل فيه ألا عرض ، وقد بان أنه سبحانه ليس بجسم ولا عرض

استوى على العرش مع نفي التشبيه فاما كون المراد أنه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الارادة، اذ لا دليل على ارادته عينا، فالواجب عينا ماذكرنا ، واذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء اذا لم يكن بمعنى الاستيلاء الا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية وان لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم الى الاستيلاء فانه قد ثبت اطلاقه وارادته لغة فى قول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق

وقوله : فاما علونا واستوينا عليهم * جعلناهم مرعى لنسر وطائر .

وعلى نحو ماذكرنا يُجرى كل ماورد مما ظاهره الجسمية فى الشاهد كالاصبع والقدم واليد ، يجب الايمان به ، فان اليد وكذا الاصبع وغيره صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة بل على وجه يليق به هو سبحانه أعلم به، وقد تؤول اليد والاصبع بالقدرة والقهر، واليمين فى قوله صلى الله عليه وسلم للحجر: (يمين الله فى الارض) على التشريف والاكرام لما ذكرنا من صرف فهم العامة عن الجسمية وهو ممكن أن يراد ولا يُجزم بأرادته، خصوصا على قول أصحابنا أنها من المتشابهات وحكم المتشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه فى هذه الدار ، وإلا

لكان قد علم

الاصل التاسع [1] أنه تعالى مرئى بالأبصار فى دار القرار، اما نقلا فلقوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة» وقوله صلى الله عليه وسلم: « هل تضامون فى رؤية القمر ليلة البدر ليس بينكم وبينه سحاب كذلك ترون ربكم » ونفس سؤال موسى صلى الله عليه وسلم الرؤية إذ لا يسأل نبي كريم من أولى العزم الربَّ جل وعلا ما يستحيل عليه / أرأيت المعتزلى اعلم بالله سبحانه من نبيه موسى حيث علم مما يجب

(١) انما ذكر المصنف هذا الاصل فى الركن المتعلق بمعرفة الله تعالى لأمرين (الاول) أنه قصد أن يبين كيف يجمع بين اثبات الرؤية ونفى الجهة الذي أقام عليه البرهان قبل هذا الاصل: (الثاني) أنه أراد أن يفهم أنه سبحانه وتعالى مرئي لوجوده ووجود ذاته كما هو مذهب أهل السنة فليست الرؤية لفعله ولا لصفة من الصفات، والمراد بهذا أنه من حيث ذاته مستعد لأن تتعلق به الرؤية وأنه لا مانع ولا محيل فى ذاته، وذلك من قبل أن كل ذات موجودة فواجب أن تكون مرئية كما انه واجب ان تكون معلومة، فان امتنعت الرؤية فلأمر آخر خارج عن الذات، وذلك مثل ان تقول الماء الذى فى هذا النهر يروى والخمر التى في هذا الدن مسكرة فان من البديهى انهما يرويان ويسكران عند الشرب: وبعد فالكلام فى الرؤية يتعلق بها من ناحيتين (الاولى) جوازها عقلا: (والثانية) وقوعها: اما الاولى فدليلها

لله وما يستحيل عليه مالا يعلمه نبيه وكليمه صلى الله عليه وسلم، وأما عقلا فلأنه غير مؤد الى محال فوجب أن لا يعدل عن الظاهر اذ العدول عنه عند عدم امكانه ، وذلك أن الرؤية نوع كشف وعلم للمدرك بالمرئى يخلقه الله تعالى عند مقابلة الحاسة بالعادة فجاز أن يخلق له هذا القدر من العلم بعينه من غير أن ينقص منه قدر الادراك

يؤخذ مما أسلفنا من ان الرؤية تتوقف على مجرد الوجود الثابت قطعا لله تعالى، وانما انكر المعتزلة الرؤية لأنهم ظنوا اننا نريد بها حالة تساوي الحالة التى يدركها الرائى عند النظر للاجسام والألوان وهيهات فأنا نعترف باستحالة ذلك فى حق الصانع تعالى وتقدس ، وتفصيل ذلك فى المطولات ونحن لم نضع تعليقاتنا الا على شرط الايجاز. واما الناحية الثانية فلا سبيل الي ادراكها الا من الشرع وقد دل الشرع على الوقوع ونواحى ادراك ذلك منه كثيرة حتى ليمكن ادعاء الاجماع على الاولين فى ابتهالهم الى الله فى طلب لذة النظر الى وجهه الكريم ومن اقوي مايدل على الوقوع سؤال موسى عليه السلام في قوله (ارني انظر اليك) فانه يستحيل ان يخفي على نبي من انبيائه تعالى انتهي منصبه فى النبوة الي ان يكلمه الله شفاها ان يجهل من صفاته تعالي شيئا ثم يدعى المعتزلة علمه وهذا معلوم على الضرورة فان الجهل بكونه ممتنع الرؤية عند الخصم يوجب الكفر او الضلال، ثم انه تعالى ليس فى جهة وذلك شيء يعلمه موسى و يعتقده فسؤاله الرؤية بعد هذا دليل ان رؤية ما ليس فى جهة ليست من المحال